قسم اللغة العربية

التّوجيهاتُ النّحويّة

فـــى ضـــوءِ

اختلافِ الرّواية فى الحديثِ النبوىّ

أ.د / محمد أحمد على سحلول

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

أما بعد

فإن الله تبارك وتعالى خصّ حبيبه ونبيّه محمداً ﷺ بأمورٍ لم يخصّ بها غيره. ومن هذه الأمور إيتاؤه موهبة البيان، حتى إنه ليرسل اللفظ القليل يحمل معانى كثيرة فى بلاغة وإشراق أسلوب . يقول عليه الصلاة والسلام عن نفسه : « أوتيت جوامع الكلم ، واختُصر لى الكلام اختصاراً » (١) أى أعطيت ملكة أقتدر بها على إيجاز اللفظ مع سعة المعنى بنظم لطيف لا تعقيد فيه ، يعثر الفكر فى طلبه ، ولا التواء يحارُ الذهنُ فى فهمه ، فما من لفظة يسبق فهمها إلا ومعناها أسبق إليه .

والناظر إلى الأحاديث الصحيحة الواردة عن أفصح الخلق ﷺ يجد حقا أن الله - عز وجل - حباه بهذه الميزة ، وكان له منها النصيب الأوفر . والأمثلة توضح ذلك وتبيّنه . يروى النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبى ﷺ أنه قال : « مثل القائم على حدود الله ،

---

(١) أخرجه مسلم كتاب المساجد (٣٧٢/١) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط دار إحياء التراث العربى مقتصرا على شطره الأول ، والشطر الثانى أخرجه العقيلى فى الضعفاء الكبير (٢١/٢) بإسناد ضعيف .

والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها ، وأصاب بعضهم أسفلها ، فكان الذين فى أسفلها إذا استقَوْا من الماء مرُّوا على من فوقَهم فآذوهم ، فقالوا : لو أنّا خرقْنا فى نصيبنا خرقًا ولم نُؤذ من فوقَنَا ، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخَذُوا على أيديهم نَجَوْا ونَجَوْا جميعاً » (١) . إن هذا مثل رائع من روائع الحكم النبوية التى ضربها الرسول - عليه الصلاة والسلام - يصوّر فيه المجتمع البشرى بما فيه من أخيار وأشرار ، ومتقين وفجّار ، بركاب سفينة فى بحر متلاطم الأمواج ، هذه السفينة تسير وسط البحر ، تشق طريقها بين الأمواج والأعاصير ، « وقد أخذ كل راكب مكانه على حذر فجلس قوم فى الأعلى ، وجلس آخرون فى الأسفل ، فكان الجالسون فى الأسفل يضطرون إلى الذهاب للناحية الأخرى كى يستقوا من النهر ، وقد عدُّوا ذلك مشقة مرهقة . ثم بدا لهم أن يخرقوا مكاناً فى موضعهم ليصلوا إلى الماء مباشرة ، وذلك موضع الخطر على الراكبين جميعاً؛ إذ إنه سيهوى بهم لا محالة فى القاع . فلابُدَّ أن تهبّ الجماعة لدرء هذا الشر ، وإلا هلكوا جميعاً » (٢) . وهكذا نرى حالنا فى الحياة ، نعيش فوق سطح هذا الكوكب الأرضى ، كركاب السفينة فينا البرّ

---

(١) البخارى كتاب الشركة - باب هل يقرع فى القسمة (٥/١٣٢/٢٤٩٣ فتح) .

(٢) البيان النبوى للأستاذ الدكتور محمد رجب البيومى : ٢٣٤ .

فينا البرّ والفاجر ، وفينا الصالح والطالح ، فإن تركنا أهل الشر والفساد يسرحون ويمرحون ، ويفعلون ما يطو لهم وما يشاؤن ، دون أن نوجّه لهم النّصح، أو نمنعهم عن اقتراف الموبقات والآثام هلكنا جميعاً ، وإن منعناهم منها نجونا جميعاً . فكان في ذلك نجاتنا ونجاتهم ، وحياتنا وحياتهم . (١)

* * * *

وهذه محاولة تناولت فيها بيانه في مجال الاحتجاج والاستشهاد به في مجال الدراسة النحوية وتوجيه النحاة لبعض الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية ، وقسمتها ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تناولت فيه : حرص الصحابة الأجلاء - رضي الله عنهم - على حديث رسول الله ﷺ ، كتابة الحديث وتدوينه وتصنيفه ، الفرق بين الكتابة والتدوين والتصنيف ، خلاصة لهذا المبحث .

المبحث الثاني: تناولت فيه : المعنى المقصود من الحديث الشريف، الاحتجاج بالحديث النبوى في مجال الدّراسات النحوية ، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النّبوى ، خلاصة لهذا المبحث .

---

(١) من كنوز السنة للأستاذ محمد على الصابونى : ٣١ .

المبحث الثالث : تناولت فيه : عدداً من الشواهد التطبيقية من كتب الحديث المختلفة والتى من خلالها رويت بعض الكلمات فيها بأكثر من وجه ، وكيف وجهها النحاة . وهذه المحاولة المتواضعة ستتلوها محاولات أخرى، فالمجال خصب وطيب، وذلك لربط الدّراسة النحوية بالأصول الأولى ، وهى الكتاب والسنة . فإن أكن وفقت فذاك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن تكن الأخرى فليس لى من عذرٍ سوى أنّى بذلت جهد الطاقة .

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا وحبيبنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

المبحث الأول

★ حـرص الصحابـة على حديث رسول الله ﷺ

★ كـتـابـة الحديـث وتدوينـه وتصنيفـه

★ الفرق بين الكتابة والتدوين والتصنيف

★ الخـلاصـة

حرص الصحابة على حديث رسول الله ﷺ :

كان الصحابة يجلسون فى مجلس رسول الله ﷺ وكأن على رؤسهم الطير ارتقابا لكلمة تُوجه أو خطبة تُقال أو حديث يُروى ، وكان الشاهد منهم يبلِّغ الغائب ما فاته من قول الرسول عملاً بقوله : « نضّر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها» (١). وإذا كانوا يتهالكون على ماء وضوئه تبركاً ويتزاحمون على شعرات رأسه احتفاظاً ببعض آثاره حتى صارت محبتهم له موضع العجب من المشركين وحتى قال أبو سفيان فى غيظ :

ما رأيت أحداً من الناس يحب أحداً كحب أصحاب محمد محمداً (٢) .. إذا كانوا يتهالكون على ماء وضوئه وشعرات رأسه فهم على حديثه أحرص، وبالانتباه إلى حروفه وكلماته أكلف وأشوق، ولم تأت لنا هذه الثروة النبوية الضخمة إلا عن احتفاء وهُيام .

وقد كان رسول الله ﷺ يعلم أنه ينطق ليبلغ الشاهد الغائب ، فكان لا يسرع القول فى عجلة بل يلقى حديثه متمهلاً وئيداً ، وقالت عائشة رضي الله عنها : « ما كان رسول الله ﷺ يسرد كسردكم هذا ولكن

---

(١) أبو داود كتاب العلم – باب فضل نشر العلم (٣/٣٢٢/٣٦٦٠) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط دار إحياء التراث العربى .

(٢) محمد المثل الكامل للأستاذ محمد أحمد جاد المولى ٣٦٩ .

كان يتكلم بكلام بيّن فصلٌ يحفظه من جلس إليه » وفى رواية أخرى كان رسول ﷺ يحدث حديثاً لو عدّه العادُّ لأحصاه . (١)

قال أبو هالة فى وصفه : كان رسول الله ﷺ متواصل الأحزان دائم الفكرة، ليست له راحة ، ولا يتكلم فى غير حاجة ، طويل السكوت ، يفتح الكلام ويختمه بأشداقه ، ويتكلم بجوامع الكلم فصلاً لا فضول فيه ولا تقصير ، إذا أشار أشار بكفه كلها وإذا تعجب قلبها . (٢)

« فالرجل الذى يكون من سماته التفكير المتصل ، والسكوت الطويل ، وعدم الكلام فى غير حاجة ، جدير أن تنتبه له الأسماع إذا قال ، وإذا كان الإيجاز طابع حديثه - إلا لدى بعض المقتضيات الهامة - فإن كلامه أسرع إلى الحفظ لاسيما إذا كان لا يسرد سرداً بل يتكلم بكلام فصل يحفظه من جلس إليه كما قالت عائشة رضى الله عنها، وإذا كنا نعلم أنه كان عليه الصلاة والسلام حلو المنطق حسن الترتيل بعيداً عن التكلف والتمتمة والفأفأة وتعقيد الصوت فهو يرسل القول متقن الأداء محكم الضبط مشبع اللفظ مساوقاً لطبيعة اللغة . إذا كنا نعلم ذلك عنه فلن نترقب لحديثه غير الحفظ والترديد. وبخاصة إذا كان فى ملأ أميٍّ يعتمد على الحافظة ، ويتفاخر بقوة

---

(١) تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدى ٣ : ٢٤٨ .

(٢) المثل الكامل : ١٤ .

الذاكرة ، وأى قول يباهى بحفظه الصحابى الصادق أعظم من آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ » . (١)

كتابة الحديث وتدوينه

تعاونت بعض الأقلام على تسجيل فكرة هامة فى تاريخ التشريع تقول : إن تدوين الحديث النبوى قد نشأ أول ما نشأ فى القرن الثانى من الهجرة إذ إن عصر الرسول ﷺ وصحابته ومَن وليهم فى القرن الأول قد مرّ دون أن تقيد الأحاديث فى الصحف . فلما جاء عصر التدوين كان كثير مما رددته الألسن مدعاة الشك والنظر، وقد ساعد على تأكيد هذه الفكرة ما يرويه بعض الرواة من أحاديث نبوية تأمر بمنع الكتابة منها :

(أ) روى الإمام الحافظ عبد الرازق بن همام الصنعانى المتوفى سنة ٢١١ فى مصنفه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن وأشار عليه الصحابة بذلك حين استفتاهم ولكنه طفق يستخير الله شهراً . ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : إنى أريد أن أكتب السنن وإنى تذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإنى والله لا أشوب كتاب الله بشىء أبداً . (٢)

---

(١) البيان النبوى للدكتور محمد رجب البيومى : ٣٦ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١ : ٦٤ .

(ب) كان أبو سعيد الخدرى ﷺ يستأذن فى أن يكتب عنه ما يحدِّث به رسول الله ﷺ فيأبى ويقول : أتريدون أن تجعلوها مصاحف، إن نبيكم كان يحدثنا فنحفظ ، فاحفظوا كما كنا نحفظ، وفى رواية أخرى أنه قال : أردتم أن تجعلوه قرآنا، لا، لا، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله ﷺ . (١)

(جـ) ما رُوى من قول رسول الله ﷺ : لا تكتبوا عنى شيئاً سوى القرآن، فمن كتب عنى سوى القرآن فليمْحه ، وكان من هذا أن زيد بن ثابت دخل على معاوية فسأله عن حديث وأراد أن يكتبه فقال زيد : إن رسول الله ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه فمحاه . (٢)

ومن خلال هذه الأحاديث نلمح أن الرسول - ﷺ قد منع الكتابة خشية أن يختلط القرآن بالحديث .

على أن هناك بعض الأحاديث يرويها بعض من يجيزون الكتابة فى عصر السنة الأولى ، سمعها صحابة رسول الله ﷺ ، وبعضها ينصّ على أنه سمعه من أفصح الخلق ﷺ وليس بينه وبينه أحد .

---

(١) المصدر السابق ١ : ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ١ : ٦٣ .

ومن هذه الأحاديث :

١- أمر رسول الله ﷺ بكتابة خطبته يوم فتح مكة ، لرجل من اليمن (١) ، جاء فى باب كتاب العلم من صحيح البخارى .

٢- روى البخارى عن أبى هريرة رضي الله عنه قوله : ما من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً عنه منى، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب . (٢)

٣- أن عبد الله بن عمرو كان يسمى صحيفة أحاديثه بالصادقة، ويقول عنها ما كتبت فيها إلا ما سمعت أذناى من رسول الله ﷺ ، ويتحدث عنها مجاهد فيقول : رأيت عند عبد الله بن عمرو كتاباً فسألته ما هذا ؟ فقال : هذه الصادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ ليس بينى وبينه أحد . (٣)

٤- فى صحيح البخارى أن النبى ﷺ أمر بعد هجرته إلى المدينة - بإحصاء المسلمين وبكتابة أحكام الزكاة وما يجب من المال ومقداره ، فكتب ذلك فى صحيفتين وبقيتا محفوظتين عند أبى بكر الصديق رضي الله عنه وأبى بكر عمرو بن حزم .

فإذا أضيف إلى ذلك كله وجود بعض الصحائف لدى الصحابة

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب العلم - باب كتابة العلم (١/٢٠٥/١١٢ فتح).

(٢) المصدر السابق ، كتاب العلم (١/٢٠٦/١١٣ فتح الباري) .

(٣) أخرجه الدارمى ، باب من رخص فى كتابة العلم ١ : ١٠٥ .

مدوناً بها حديث رسول الله ﷺ كان ذلك دليلاً عملياً على إباحة الكتابة، فمن ذلك كتابة أسماء بنت عميس (توفيت سنة ٣٨)؛ والتى هاجرت مع زوجها جعفر بن أبى طالب إلى الحبشة ثم تزوجت أبا بكر بعد موت جعفر وقد جمعت فى هذا الكتاب بعض أقوال الرسول ﷺ . ومنه كتاب سعد بن عبادة (١٥ هـ) ، ومنه صحيفة عبد الله بن عمرو المعروفة بالصادقة (٦٥ هـ) ، ثم صحيفة سمرة بن جندب، وصحيفة جابر بن عبد الله (٦٨ هـ) ، وقد روى قتادة ما فى هذه الصحيفة . (١)

ولعلّ هذه الأحاديث تنبىء عن إجازة رسول الله ﷺ بكتابة ما يصدر عنه بعد أن أمن اللبس من اختلاطه بالقرآن الكريم . ولو دققنا النظر ، وأمعنّا الفكر قليلاً لوجدنا أن الأحاديث التى تنهى ، إنما تنهى عن الكتابة ، كما أن الأحاديث التى تأمر ، إنما تأمر بالكتابة أيضاً . والكتابة غير التدوين والتصنيف ، على عكس ما فهم المعاصرون العامة وبعض الخاصة . (٢)

يقول الحافظ ابن حجر (٣) : « اعلم - علمنى الله وإياك - أن آثار النبى ﷺ لم تكن فى عصر أصحابه وكبار من تبعهم مدونة فى الجوامع ، ولا مرتبة لأمرين :

---

(١) البيان النبوى : ٢٥ .

(٢) السنة النبوية د : عبد المهدى عبد القادر : ٩٤ .

(٣) هدى السارى : ٦ .

احدهما : أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نُهوا عن ذلك ، كما ثبت فى صحيح مسلم (١) خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة . ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء فى الأمطار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار ، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام .

والمتتبع كلام الائمة السابقين تتضح له الحقائق الآتية :

١- أنه كان معلوماً لديهم الفرق بين الكتابة والتدوين، وأنهم كانوا يعلمون أن السنة النبوية كتبت منذ أيامها الأولى، أما التدوين فظهرت منه صور فردية خلال القرن الأول الهجرى . ثم كثر وشاع .

٢- أن وسيلة حفظ السنة لم تكن الكتابة فقط ، وإنما كانت الكتابة والحفظ ، فكان المسلم يحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية ليسهل عليه العمل، إذ المحفوظ مع الإنسان حيثما كان ، بخلاف المكتوب، ولم يكن المسلم يعتمد على الكتابة، وإنما كان يلجأ إليها إذا أُشكل عليه لفظ .

---

(١) يشير إلى الحديث الذى رواه أبو سعيد الخدرى قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تكتبوا عنّى ، ومن كتب عنّى غير القرآن فليمحه » .

« على أن أُمية العرب قد وجهتهم إلى الاهتمام بالحفظ ، فقويت الذاكرة لديهم قوة خارقة ، كما ضربوا لذلك بعض الأمثلة من المشاهَد الملموس ، فالأعمى أقوى حفظاً من البصير ؛ إذ جعل كل اعتماده على الحفظ . أمّا البصير ، فإن ركونه إلى الكتاب ممّا يضعف ذاكرته عن غيره ، وقد ساعد العرب على تقوية ملكة الحفظ لديهم طبيعة جوهم وبساطة معيشتهم وسعة خبرتهم بأساليب لسانهم وطرق بيانهم ، فإذا أضيف إلى ذلك شدة تعلق الصحابة بآثار رسول الله ﷺ كان انتباهم إلى استيفاء أحاديثه أقوى وأشد ، ومن علم أن أبا زرعة وأحمد بن حنيل والبخارى كانوا يحفظون آلاف الأحاديث بأسانيدها لا يستكثر أن يحفظ أبو هريرة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم أكثر مما سمعوه عن رسول الله ﷺ دون إسناد . فإذا وجدت الصحف المكتوبة وأسعفت الحافظة القوية ، وتفرغ الملأ الكثير برواية الحديث فلن يوهِيَهُ منه مر السنين كما يدعون . على أننا نعرض هذا النص الحاسم على الذين يستكثرون ورود الآلاف من الأحاديث عن رسول الله ﷺ ، ويرجفون بروايتها مهولين .

قال أبو زرعة الرازى فى جواب من قال له : أليس يقال : حديث النبى ﷺ أربعة آلاف حديث قال : ومن قال إذًا غير زنديق ؟ ومن يُحصى حديث رسول الله ﷺ ؟ لقد قبض ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفا من الصحابة ممن روى عنه ومن سمع منه ، وهم

أهل المدينة وأهل مكة ومَن بينهم من الأعراب ومن شهد معه حجة الوداع ، كل من رآه وسمع منه بعرفة » . (١)

٣- أنه وإن كان النبى ﷺ نهى عن كتابة السنة أول الأمر فإن ذلك لم يدم ، وإنما أباح الكتابة ، وكتب ﷺ الكثير من السنة ، يأمر كتّابه بكتابة الشىء ثم يرسله إلى الجهة التى يخصها ، أو الشخص الذى يعنيه ، وشاعت الكتابة وذاعت ، ثم انتقل الأمر إلى التدوين ، ثم التصنيف . وعليه فتكون السنة مرت بثلاث مراحل إجمالاً هى :

١- مرحلة الكتابة .

٢- مرحلة التدوين .

٣- مرحلة التصنيف .

فالسنة ظلت طوال القرن الأول الهجرى تُحفظ فى الصّدور، وتكتب فى السطور للرجوع إلى المكتوب إذا أشكل لفظ . « فالكتابة مطلق خط الشىء ، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة فى إطار يجمعها ، أما التدوين فمرحلة تالية للكتابة ، ويكون بجمع الصحف المكتوبة فى ديوان يحفظها .

وعلى ذلك فقول الأئمة إن السنة دونت فى نهاية القرن الأول لايفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن ، بل يفيد أنها كانت مكتوبة لكنها لم تصل لدرجة التدوين - جمع الصحف فى دفتر - وما فهمه

---

(١) البيان النبوى : ٢٧ .

المعاصرون من أن التدوين هو الكتابة فهو خطأ ، منشؤه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين ، ولذا يلاحظ فى كلام الحافظ ابن حجر والحافظ الذهبى - الذى سبق أن ذكرته - أن مدار الحديث على التدوين ، وليس فى حديثهم شىء يتعلق بالكتابة » . (١)

أما التصنيف فهو تمييز الجزئيات ، كأن يميز المصنف الصواب من الخطأ ، أو الأهم من المهمّ .

الخلاصة :

وعلى هذا ، فإن الكتابة هى التى كانت موجودة فى العصر الأول أيام رسول الله ﷺ وصحابته الكرام، ولم يكن الغرض منها فى هذه المرحلة هو تأليف موسوعة تشمل السنة بأسرها، وإنما كان الغرض منها : حفظ الحديث ، والأمن من ضياعه، بحيث يحفظ كل شخص ما يسمعه ، ويكتب كل أو بعض ما يحفظه ، حتى لا يضيع بعد ذلك ، أو يعتريه تحريف (٢). أما التدوين والتصنيف فهما مرحلتان تاليتان لهذه المرحلة .

وإن كانت أولاهما أسبق، وتبدأ مرحلة التدوين حينما أرسل عمر ابن عبد العزيز إلى ولاته على الأمصار : « انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه » . وكان فيما كتب إلى أهل المدينة : « انظروا حديث رسول الله ﷺ فإنى خفت دروس العلم وذهاب أهله » . (٣)

---

(١) السنة النبوية : ٩٧ .
(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
(٣) فتح البارى : ١ : ١٩٥ .

المبحث الثانى

★ المعنى المقصود من الحديث الشريف

★ الاحتجاج بالحديث النبوى فى مجال الدراسات النحوية

★ موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوى

★ الخلاصة

المعنى المقصود من الحديث الشريف :

المراد من الحديث : « هو أقوال النبى ﷺ ، وأقوال الصحابة التى تحكى فعلاً من أفعاله عليه السلام، أو حالاً من أحواله ،أو تحكى ماسوى ذلك من شئون عامة، أو خاصة تتصل بالدين، حتى أقوال بعض الصحابة ،أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول اللهّ ﷺ من جهة الاحتجاج بها فى إثبات لفظ لغوى . أو وضع قاعدة نحوية . (١)

الاحتجاج بالحديث النبوى فى مجال الدراسات النحوية :

« أجمع اللغويون والنحاة على أن النبى ﷺ أفصح العرب قاطبة ، وأن الحديث لا يتقدمه شىء فى باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنه لفظ النبى نفسه، ومع هذا فقد انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين : فريقاً غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام فأجاز الاحتجاج بها ، وفريقاً غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ ، وإذاً لا يجيز الاحتجاج بها » (٢) . على أن هناك من توسط بين الفريقين .

---

(١) الاستشهاد بالحديث فى اللغة للشيخ الخضر حسين « مجلة مجمع اللغة العربية » ٣ :٣ .

(٢) فى أصول النحو : ٤٧ .

وإن أولّ مَن نصّ على عدم الاستشهاد بالأثر النبوى لغة ونحواً هو أبو الحسن على بن محمد الأشبيلى المعروف بابن الضائع المتوفى سنة ٦٨٠هـ .

قال البغدادى : قال أبو الحسن بن الضائع فى شرح الجمل «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا فى ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث لكان الأولى فى إثبات فصيح اللغة كلامُ النبى ﷺ ، لأنه أفصح العرب . قال : وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروىّ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس ما رأى » . (١)

وشبهة أبى الحسن التى حالت بينه وبين عدم أخذه بالاحتجاج بالحديث هى : جواز رواية الحديث بالمعنى . ومن أجل هذه الشبهة يُسقط أصلاً كبيراً من أصول الاستشهاد اللغوى والنحوى الممثل فى الحديث الشريف . وقد غاب عن ذهنه أن المسلمين كانوا حريصين كل الحرص على تلقف الكلمات من فم النبى ﷺ

---

(١) خزانة الأدب ١ :١ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

وحفظها وترديدها ؛ لما تشتمل عليه من تعاليم وأحكام شرعية من ناحية ، ولأسلوبها وجمالها ودقّة تراكيبها من ناحية ثانية . (١)

« وعلى فرض أن بعض الأحاديث رُويت بالمعنى فهذا لا ينقص من قدرها فى مجال الاستشهاد لأن الرواة كانوا حريصين الحرص كله على أن يسجلوا أو يرووا الحديث بلفظه كما هو ، ولكن لا تسعف الذاكرة بتذكر كل كلمات الحديث فيحاول الراوى أن يأتى بلفظه أخرى تؤدى معنى اللفظة المفقودة ، ومادام الراوى يعيش فى عصر يحتج بشعره فمن باب أولى أن يحتج بما رواه ، وبما نقله عن النبى ﷺ .

ثم إن السبب فى رأيى الذى جعل العلماء يجوزون رواية الحديث بالمعنى يرجع إلى تحرى هؤلاء الرواة الدقة ، والضبط والإتقان فى رواية الحديث ولكن هم بشر ولهم طاقة وعرضة للنسيان فلأجل بعدهم عن الكذب فى حديث رسول الله ﷺ بإتيان ألفاظ من ألفاظهم ونسبتها إلى النبى عليه السلام جوزّوا الرواية بالمعنى حتي لا يقعوا فى هذا المأزق الوعر الذى يجرّ عليهم غضب الله، ثم غضب رسول الله ﷺ . (٢)

---

(١) المدرسة النحوية فى مصر والشام للأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم : ٢٣٧ : ٢٣٨ .

(٢) المصدر السابق : ٢٣٩ .

على أن النقل بالمعنى شيء ليس بمقصور على الأحاديث فحسب، بل إن تعدّد الروايات في البيت الواحد من الشعر من هذا القبيل. والقول بأن منشأه تعدّد القبائل ليس مما يتمشى في كل موضوع، زد إلى ذلك ماطرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق. ورواة الشعر فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم، على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشّعر والتثبت في روايته. وقد قيض الله لأحاديث رسول ﷺ من الجهابذة النقّاد من نفى عنه ماكان فيه من شبهة الوضع والانتحال (١). أما الشعر فقد حُرِم من هذا الاهتمام، ومن هذه الرعاية والعناية ومع هذا يحتج النحاة بأقوال منثورة تُعزىَ للأعراب دون أن يعرفوا القائل ، ثم لا يجيزون الاستشهاد بقول رسول الله ﷺ بحجة أنه روى بالمعنى .

* وسار على درب ابن الضائع أبو حيان فقال في شرح التسهيل فيما ينقله البغدادى : « قال أبو حيان فى شرح التسهيل : قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب . وما رأيتُ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره . على أن الواضعين الأوّلين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب - كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائى

(١) هامش خزانة الأدب ١:٩ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين – لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس . وقد جرى الكلام فى ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء . فقال إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم فى إثبات القواعد الكلية . وإنما كان ذلك لأمرين :

احدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه ﷺ لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها : نحو ما روى من قوله : «زوّجتكَها بما معلك من القرآن» ، «مَلّكتكها بما معك من القرآن» ، «خُذها بما معك من القرآن » ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة ، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا يُجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع ، وعدم ضبطها بالكتابة ، والاتكال على الحفظ . والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما من ضبط اللفظ فبعيدٌ جداً لاسيما فى الأحاديث الطوال . وقد قال سفيان الثورى : «إنْ قلت لُكم إنى أحدثكم كما سمعت فلا تصدّقونى، إنما هو المعنى». ومن نظر فى الحديث أدنى نظر علم العلم اليقينَ أنهم يروونه بالمعنى.

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلّمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللّحنُ فى كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع فى كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب ونعلم قطعاً من غير شك أنّ رسول الله ﷺ كان أفصح العرب فلم يكن يتكلّم إلاّ بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم اللّه ذلك له من غير معلم. والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد فى الأثر متعقباً بزعمه على النحويين؛ وما أمعن النظر فى ذلك، ولا صحب من له التمييز. وقد قال لنا قاضى القضاة بدر الدين بن جماعة - وكان ممن أخذ عن ابن مالك - قلت له : ياسيدى، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه روايتهم مانعلم أنه ليس من لفظ الرسول . فلم يجب بشىء . قال أبو حيان : وإنما أمعنت الكلام فى هذه المسألة لئلا يقول مبتدىء : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روى فى الحديث بنقل العدول ، كالبخارى ومسلم وأضرابهما ؟! فمن طالع ماذكرناه أدرك السبب الذى لأجله لم يستدلّ النحاة بالحديث » أهـ . (١)

ومن عجب أن يعلل أبو حيان عدم الاحتجاج بالحديث بأن رواته

---

(١) خزانة الأدب : ١ : ١٢ .

لم يكونوا عرباً بالطبع ويتعلّمون لسان العرب بصناعة النحو . وقد غاب عن ذهن أبى حيان أن إمامه سيبويه عميد اللغة وأستاذ أساتذتها ، وصاحب القياس والتعليلات فيها ، ومنتج الكتاب الذى يعد من أكبر الأصول في اللغة العربية وقواعدها غاب عن ذهنه أن سيبويه لم يكن عربياً، وأنه كان أعجمياً واللغة ملك لمن يتعلمها فكل من تعلّم اللغة وتكلّم بها وعرف قواعدها فهو عربىّ ، وإن كان نسبه أعجمياً ، ولا أدرى لَم يتشدد أبو حيان فى عدم الأخذ بالحديث مع أن كثيراً من الأشعار العربية التى تعدّ فى نظره أولى من الاحتجاج بالحديث ، هذه الأشعار العربية كانت مجالاً لتغييرات الرواة ، واستبدال كلماتها بكلمات من عندهم ، بل قد بلغ بهم أن يؤلفوا الشعر وينسبوه لشعراء مشهورين ، ومع ذلك فقد قُعدت القواعد على أساس ما وضعوا ولم يكتف النحاة بهذا بل اتخذوا من هذه الأشعار مقاييس ينسجون على منوالها الأساليب العربية . (١)

وذهب ابن مالك وبعض المتأخرين كابن هشام إلى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف لأن الرسول ﷺ أفصح العرب لساناً وأقواهم بياناً وأحسنهم بلاغة . وقد اهتم رواة الحديث بما نقل عنه ﷺ وتشدّدوا فى ضبطه، ودقّقوا فى روايته وتكبدوا المشاقّ والرّحلات فى سبيل ضبط هذه الأحاديث ومعرفة الرجال الذين نقلوها أو رووها .

---

(١) المدرسة النحوية فى مصر والشام : ٢٤٠ .

ولهذا كان الاحتجاج بالحديث يلى فى نظر هؤلاء المجوِّزين القرآن الكريم فى مرتبة الاحتجاج به .

وقد دافع الدّمامينىّ عن ابن مالك فى احتجاجه بالحديث الشريف قال : « قد أكثر المصنّف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيّان عليه . وقال إن مااستند إليه من ذلك لا يتمّ له. لتطرّق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتجّ به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا، فصوّب رأى ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس المطلوب فى هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية وكذا ما يتوقّف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن فى ذلك كله كاف، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتجّ به لم يبدّل؛ لأن الأصل عدم التبديل ولا سيما والتشديد فى الضبط والتحرىّ فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين .

ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلى الذي لا ينافى وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرّون فى الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى .. ثم إن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى إنما هو

فيما لم يدوّن ، ولم يكتب ، وأما مادوّن ، وحُصِّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم . (١)

أما الشاطبيُّ فقد توسطَ بين الفريقين السابقين فجوزّ الاحتجاج بالأحاديث التي اعْتُنِيَ بنقل ألفاظها . قال فى شرح الألفية فيما ينقله البغدادى :

«لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ، الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التى فيها الفُحش والخنَى،ويتركون الأحاديثَ الصحيحة، لأنها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإنّ رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبنى عليه من النحو ، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات. وأما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهادُ أهل اللسان . وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته ﷺ ، ككتابه لهمْدان، وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية ؛ فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية. وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضرورى الذى لابد منه، وبنَى الكلام على الحديث مطلقاً ؛ ولا أعرف له سلفاً إلا ابنَ خروف ؛ فإنه أتى بأحاديث فى بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل

(١) خزانة الأدب ١ : ١٤ ، ١٥ .

يأتى بها مستدلا بها، أم هى لمجرد التمثيل ؟ الحق أنّ ابن مالك غير مصيب فى هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قول ضعيف » أهـ .

وقد تبعه السُّيوطى فى الاقتراح ، قال فيه :« وأما كلامه ﷺ فيُستدل منه بما أُثبت أنه قال علي اللفظ المرويّ ، وذلك نادرٌ جداً ، إنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضاً ، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم ، فزادوا ونقصوا ، وقدّموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة ، ومن ثَم أُنكِر على ابن مالك إثباته القواعد النحويةَ بالألفاظ الواردة فى الحديث » . (١)

ويعجبنى ما قاله الأستاذ الدكتور محمد رجب البيومى ما نصه :

والعجيب بعد ذلك كله أن بعض سادتنا من النحاة واللغويين يحتجون بأقوال منثورة تعْزى للأعراب دون أن يعرفوا القائل فتكون فى رأيهم موضع الاستشهاد، مع أن تطرق التبديل والتغيير محتمل فيها احتمالاً لا يقاس باحتمال التبديل فى أحاديث مطهرة يتضافر الرواة المخلصون على تمحيصها واستذكارها أطراف الليل وآناء النهار، إن لم يكن رغبة فى تفهم أسرارها التشريعية والأدبية فابتغاء لمرضاة اللّه وزلفى قريبة إلى رضوانه .. إنهم يستشهدون

---

(١) خزانة الأدب ١ : ١٢ ، ١٣ .

بأقوال منثورة معزوة إلى المجهولين من أغمار العرب ثم يحجمون عن الاستشهاد بآثار الرسول ﷺ ؛ فهم مثلاً فى باب نعم وبئس يستدلون بقول الأعرابى « نعم السير على بئس العير » ثم لا يجيزون الاستشهاد بقول رسول الله ﷺ : «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغُسْل أفضل» وفى باب حذف ضمير الشأن يستدلون بقول الأعرابى : «إن بك زيد مأخوذ» ولا يستدلون بقول رسول الله ﷺ : «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون»، وفى باب الفاعل يستدلون بقول الأعرابى «أكلونى البراغيث»، ثم لا يجيزون الاستشهاد بقول رسول الله ﷺ : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» ، بل إنهم يضعون قاعدة خاصة فى الجر بالمجاور اتكالاً على قول بعض الأعراب (هذا جحر ضب خرب) ولا يسمحون لأنفسهم أن يرفضوا الاحتجاج بقوله على ندوته وشذوذه. ونحن نعرف أن هذه الأحاديث السابقة تتردد فى كتب ابن هشام وابن مالك ومن تبعهما من النحاة . (١)

فابن مالك يرى أن الحديث الشريف أقوى فى الاستشهاد، وأعظم فى الاحتجاج من غيره ماعدا القرآن الكريم وقراءاته . وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَلَ إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب. وابن هشام كان متأثراً

---

(١) البيان النبوى : ٤٢ .

بابن مالك إلا أنه كان يتروىّ فى الأحاديث المحتج بها، فإن سلمت روايتها وقوى سندها أخذ بها، وإلا رفض الاستشهاد بها . (١)

ومن افضل ما قرات فى هذا المجال ما انتهى إليه فضيلة الاستاذ الشيخ محمد الخضر حسين حيث قال :

« وخلاصة المبحث أنّا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يُروى فى كتب الحديث المدونة فى الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثنى إلا الألفاظ التى تجىء فى رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مرد له، ويشد أزرنا فى ترجيح هذا الرأى أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة فى الحديث ولو على بعض رواياته » . (٢)

---

(١) القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية : ٤٥١ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية : ٣، ٣٠٨ ، ٣١٠ .

المبحث الثالث

★ أسباب اختلاف الرواية

★ شواهد تطبيقية من كتب الحديث

أسباب اختلاف الرواية فى الحديث النبوى

١- **زيادات الثقات فى المتون** . وهى أن يروى أحد الثقات زيادة لفظة أو جملة فى متن الحديث لا يرويها غيره ، ولا يكون فى روايته مخالفة لما رواه غيره (١) وهذه مقبولة لدى جماهير المحدثين سواء كانت من الراوى نفسه بأن رواه مرة ناقصا ، ومرة بالزيادة ، أو رواه هو بالزيادة ، ورواه غيره بدونها .

٢- **الرواية بالمعنى** . وهى مقبولة عند جماهير المحدثين ، وإن منع منها بعضهم . (٢)

٣- **تعدد المجلس** . أو إدراك الصحابى جزءاً من المجلس يسمع فيه بعض الحديث فيقتصر على رواية ماسمع ، وقد سمعه غيره بأتمّ منه فيقع الاختلاف . من ذلك : ما أخرجه أبو داود عن سعيد ابن جبير أنه قال : قلت لابن عباس يا أبا العباس عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ حين أوجب (٣) فقال : إنى لأعلم الناس بذلك إنها كانت من رسول ﷺ حجة واحدة ،فمن هناك اختلفوا ، خرج رسول الله ﷺ حاجاً فلما صلى فى

---

(١) منهج النقد فى علوم الحديث من ٤٢٥ د/ نور الدين عز ط/ دار الفكر دمشق ثالثة / ١٩٨١م .

(٢) تدريب الراوى (٢/٤٠) .

(٣) أوجب : أى أهل وأتى من أفعال الإحرام .

مسجد ذى الحليفة ركعة أوجب فى مجلسه ، وأهل بالحج حين فرغ من ركعته فسمع ذلك منه أقوام فحفظته ، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهلّ وأدرك ذلك منه أقوام ، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالا ، فسمعوه حين استقلت به به ناقته يهل، ثم مضى رسول الله ﷺ فلما علا على شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا : إنمّا أهل حتى علا على شرف البيداء . (١)

٤- **اعتماد الرواة فى نقل الحديث على المشافهة** . والرواية الشفوية من أهم الطرق التى تم بواسطتها نقل الحديث عن رسول الله ﷺ ونظراً لأن الحديث وصل إلينا غير مضبوط بالشكل ، فيحتمل أن تكون رواية الكلمة قد اختلفت نظراً لاحتمالها لأكثر من وجه من الإعراب . واللغة العربية معربة . ومن شواهد ذلك قوله ﷺ في حديث النعمان بن بشير :«قال كلُّهم أعطيتهم كما أعطيته » (٢) ؟ فكلمة « كلهم » يجوز أن ترفع على الابتداء وجملة « أعطيتهم » هى الخبر . ويجوز أن تنصب بفعل محذوف تقديره : أعطيت كلَّهم ، فحذف الفعل وفسّره بقوله : «أعطيتهم» ولا يجوز أن ينتصب «كلّهم» بـ «أعطيتهم »؛ لأن «أعطيتهم» قد تعدى إلى مفعولين هما الضمير والكاف التى فى قوله «كما» أى

---

(١) قواعد التحديث للقاسمى ص ٣٢٧ ط/ دار الكتب العلمية أولى ١٩٧٩م.

(٢) مسند الإمام أحمد ٤:٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

قوله «كما» أى مثل ما أعطيتهُ (١) . وكذلك قول الرسول ﷺ فى الرجل يسوّى التراب حيث يسجد : « إن كنت فاعلاً فواحدةً» (٢) فكلمة «واحدة» يجوز فيها النصب والرفع . فالنصب على أنها مفعول به لفعل محذوف، والتقدير : فافعل واحدةً . والرفع على أنها مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير : فواحدة جائزةٌ (٣) .

ويشهد لهذا أيضاً قول الرسول ﷺ فيما يرويه عقبة بن عامر قال : « إنّ يومَ النَّحر، ويوم عرفَةَ ، وأيّام التشريق هُنَّ عيدنا أهلَ الإسلام، وهُنّ أيام أكل وشرب» (٤) . فكلمة أهل يجوز فيها أن ينصب على إضمار فعل محذوف ، والتقدير : أعنى ، أوأخصّ كقوله عليه الصلاة والسلام :« نحن مَعاشر الأنبياء لا نُورَثُ» (٥).ويجوز أن تُجَرّ ، ويكون موقعها الإعرابى بدلاً من الضمير المجرور بـ «عيد» كأنه قال : عيد أهل الإسلام (٦) .

وهكذا يتبين لنا أن احتمال الكلمة لأكثر من وجه من الإعراب يُعَدُّ من أسباب اختلاف الرواية فى الحديث النبوى الوارد عن رسول الله - ﷺ .

---

(١) إعراب الحديث النبوى للعكبرى : ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٢) مسند الإمام أحمد ٥ : ٤٢٦ .

(٣) إعراب الحديث النبوى : ٣٤٠ . (٤) مسند الإمام أحمد ٤ : ١٥٢ .

(٥) المصدر السابق ٢ : ٤٦٢ . (٦) إعراب الحديث النبوى : ٢٨٧

المسألة الأولى

« باب المبتدا والخبر »

توجيه كلمة «أمك» بالرفع وبالنصب

عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يارسول الله، من أحقُّ بحُسْنِ صحابَتى ؟ قال : أُمُّك . قال : ثم من ؟ قال أمك . قال : ثم من ؟ قال أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أبوك » . (١)

وفى رواية أخرى للبخارى أيضاً عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه قلت « يارسول الله من أبر ؟ قال : أمك . قلت من أبر ؟ قال : أمك . قلت من أبر ؟ قال : أمك . قلت : من أبر ؟ قال : أباك، ثم الأقرب فالأقرب» (٢) وفى رواية قال : « أُمَّك، ثم أُمَّك، ثم أباك، ثم أدناك أدناك » (٣) الشاهد فى هذه الأحاديث ورد كلمة «أمك» بالرفع والنصب. ووجه الرفع أنها مرفوعة على الابتداء والخبر محذوف تقديره : أُمُّك أحقُّ الناس بحسن الصحبة ، ويجوز العكس أى أن تجعل كلمة «أمُّك» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : أحقُّ الناس بحسن الصحبة أُمُّكَ . ووجه النصب أنها تكون مفعولا به لفعل محذوف تقديره : الزم أُمَّكَ، أو احفظ أمَّكَ. يؤيد هذا ما رواه كليب بن منفعة

---

(١) البخارى، كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة ١٠: ٤٠١.

(٢) الأدب المفرد ، باب قوله تعالي : (وَوَصَّيْنا الإنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا) : ٣

(٣) مسلم رقم (٢٥٤٨) فى البر، باب بر الوالدين

عن جدّه أنه أتى رسول الله ﷺ ، فقال يارسول الله، من أبَرُّ ؟ قال «أمَّك وأباكَ ، وأختك وأخاك، ومولاك الذي يلى ذلك، حقا واجباً، ورحماً موصولة» (١) فعطف كلمة «أباك يقتضى أن يكون المعطوف عليه وهو كلمة «أمَّك» منصوبة : لأن التابع يتبع المتبوع رفعاً ونصباً وجراً وفى رواية ثالثة : يارسول الله من أحقُ بحُسْنِ الصحبة ؟ قال : أمُّكَ ثمَّ أُمُّك ثم أمَكَ ، ثُمَّ أباك ، ثُمَّ أدناك أدناك» . (٢)

فقوله : « ثم أباك » بالنصب هكذا ، يكون منصوباً بفعل محذوف، والتقدير : ثمَّ بَرّ أباك .

---

(١) أخرجه أبو داود ، رقم (٥١٤٠) فى الأدب ، باب بر الوالدين .

(٢) رياض الصالحين ، باب بر الوالدين وصلة الأرحام ١٥٤

المسألة الثانية

فى توجيه كلمة « كل » بالرفع وبالنصب

عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « كلُّ سُلامى (١) من الناس عليه صدقة، كلُّ يوم تطلع فيه الشمس» قال : « تعدلُ بين الاثنين صدقة ، وتعينُ الرجل فى دابته ، فتحملُه عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة » ، قال : «والكلمةُ الطّيبةُ صدقة ، وكلُّ خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة ، وتميط الأذى عن الطريق صدقة » (٢) .

قول ﷺ : « كُلّ يوم تطلع فيه الشمس » روى برفع «كُلُّ» وبنصبها ، فعلى رواية النصب تكون ظرفاً لما قبله . وعلى رواية الرفع تكون مبتدأ ، وجملة تطلع فيه الشمس خبره .

---

(١) السلامى : واحدة السلاميات وهى مفاصل الأنامل .

(٢) البخارى ٥/٢٢٦ فى الصلح ، باب فضل الإصلاح بين الناس ، ٥/٦٣، ٩٢ فى الجهاد ، باب فضل من حمل متاع صاحبه فى السفر ، باب من أخذ بالركاب ونحوه ، وأخرجه مسلم برقم (١٠٠٩) فى الزكاة ، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف .

المسألة الثالثة

(باب الفاعل)

★ جواز استعمال «ما» نافية واستفهامية

★ جواز استعمال «لا» نافية وناهية

عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يعتكف في رمضان ، فإذا صلّى الغداةَ دخل مكانه الذي اعتكف فيه. فاستأذنتْهُ عائشةُ أن تعتكفَ ، فأذن لها فضربَتْ فيه قُبَّةً، فسمعت بها حفصةُ فضربتْ قُبَّةً ، وسمعت زينبُ بها فضربَتْ قُبَّةً أخْرى . فلما انصرف رسول الله ﷺ من الغداةِ أبصر أربعَ قباب، فقال : ما هذا ؟ فأُخبر خبرهُنّ ، فقال : ماحملَهُنّ على هذا ؟ آلبرُّ ؟ انزعوها فلا أراها ، فُنزِعت ، فلم يَعْتَكِفْ في رمضَانَ، حتى اعتكف في آخر العشر من شوال » (١) .

في هذا الحديث شاهدان : الأول : قوله عليه ﷺ : « ما حَمَلَهُنّ على هذا ؟ البرُّ » . رويت كلمة (البرُّ) بالرفع والأسلوب خبرى ، أى أن «ما » نافية وعلى هذا تعرب فاعلاً لـ «حمل» والمعنى عليه : «ماحملهن البِّر على هذا » . كما رويت بالرفع لكنها مسبوقة بهمزة استفهام «آلبرُّ» وعلى هذا فإن الأسلوب إنشائى وارد بصيغة

---

(١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى : كتاب الاعتكاف ، باب الاعتكاف في شوال ٤ : ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

الاستفهام ، ولذا تعرب مبتدأ وخبره محذوف تقديره ألبر كائن أو حاصل (١) الثانى : قوله عليه الصلاة والسلام: «فلا أراها » الفعل بالرفع وبالجزم . فعلى الرفع فإن «لا » نافية . وعلى الجزم فإن «لا » ناهية . ولكن كيف ينهى المرء نفسه إذا كان الفعل مبنيا للفاعل «فَلا أراها » . نقول هذا وارد فى الأسلوب العربى وإن كان قليلاً . قال النابغة الذبيانى . (٢)

لا أعْرِفَنْ ربربـاً حـوراَ مدامعُهـا مردَفات على أعجـاز أكوارِ

وقال الفرزدق (٣) :

إذا ما خَرجْنَاَ من دمَشقَ فَلاَ نَعُدْ لها أبداً مادام فيها الجراضِمُ

فإن كان المضارع مبنياً للمجهول : «فلا أُرها» لم يكن دخول «لا» الناهية عليه قليلاً وذلك كقوله . (٤)

يـاحـار لا أُرْمين منكم بداهيـة لم يلقها سُوقَةٌ قبلى ولا مَلِكُ

---

(١) عمدة القارى شرح صحيح البخارى ٩: ٢٣٤ .

(٢) الديوان ٧٥ دار المعارف وفيه :

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها كـأن أبكارهـا نعـاج دوار

وانظر سيبويه ٢ :١٥٠ .

(٣) قيل : إنه للفرزدق وليس فى ديوانه . ونسبه ابن هشام فى مغنى اللبيب الى الفرزدق . مغنى اللبيب : ٣٢٦ بتحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين .

(٤) هو زهير بن أبى سلمى. ينظر : شرح جمل الزجاجى : ١٦٩. ديوانه : ١٨٠ .

قال ابن هشام : « ويكثرُ» «لا أُخرجْ» و« لا نُخْرجْ » ؛ لأن المنهيَّ غيرُ المتكلم (١) . وذلك لأن الأصل « لايُخْرِجُنى أحد » ببناء الفعل للمعلوم ، وفاعله هو أحد ، وياء المتكلم مفعول به ، فحذف الفاعل ، وبنى الفعل للمفعول ، وجعل المفعول به فاعلا فاستتر وجوبا. والمعنى عليه فى هذه الرواية « لا يرينى أحَدٌ » فحذف الفاعل وناب المفعول به منابه فاستتر وجوباً، فصار «لا أُرَها» و«ها» مفعول ثان. (٢)

(١) أوضح المسالك ٤ : ٢٠١ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد

(٢) مسلم ١٤ : ٢٧ . كتاب « اللباس والزينة » .

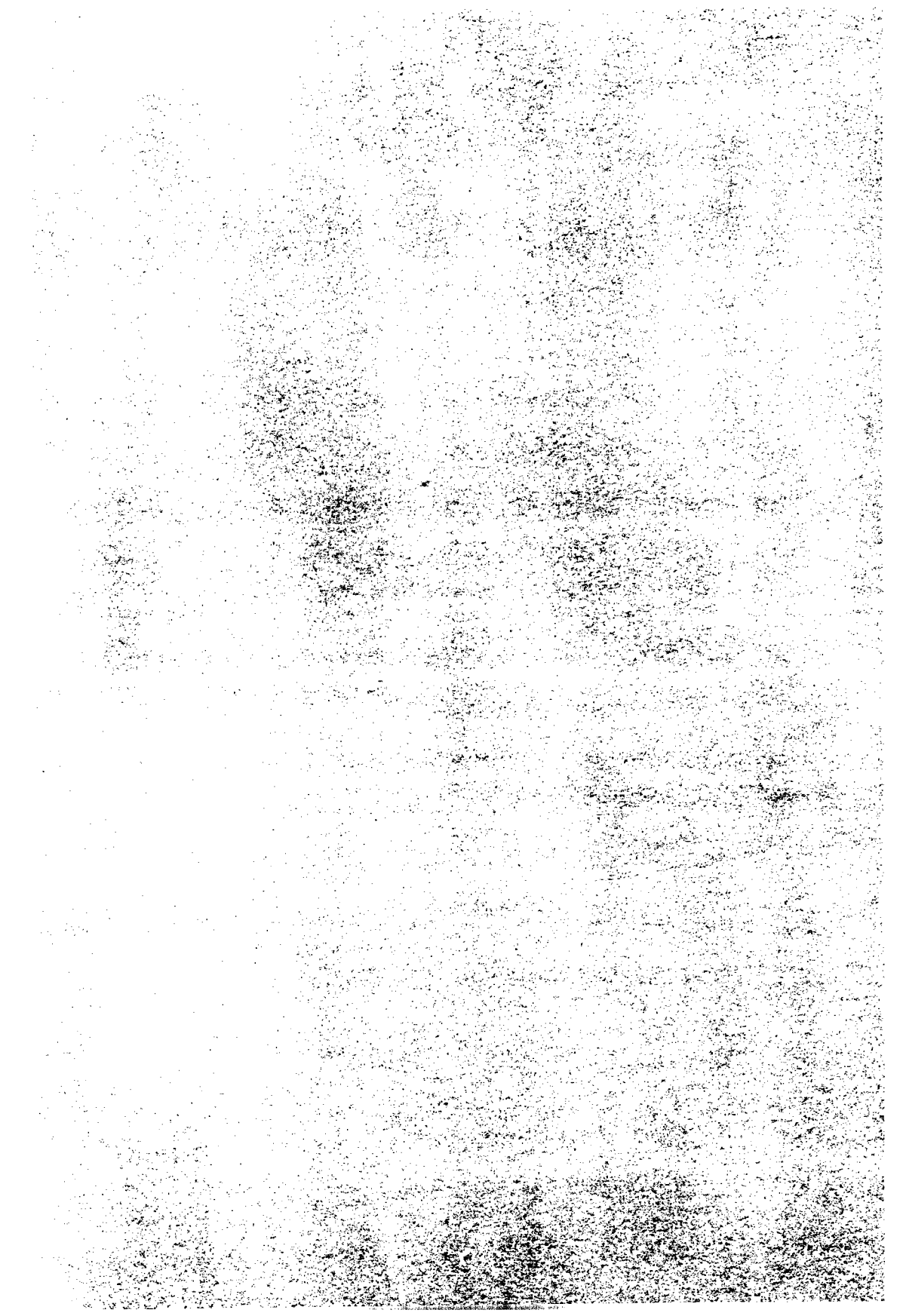

المسألة الرابعة

فى توجيه كلمة «نار» بالرفع وبالنصب

عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « الذي يشربُ في إناء الفضة ، إنما يجرجرُ في بطنه ناراً من جهنم » .

رويت كلمة «نار» الواردة فى الحديث بالرفع والنصب . فعلى رواية النصب يكون الفاعل هو الشارب مضمر فى قوله «يجرجر» والمعنى عليه : أى يلقيها فى بطنه بِجَرْعٍ متتابع ، يسمع له جرجرة ، وهى الصوت ، لتردّده فى حلقه . ويؤيد هذا الرواية الأخرى : « من شرب فى إناء من ذهب أو فضة فإنما يجرجرُ فى بطنه ناراً من جهنم » (١). وعلى رواية الرفع يكون «النار» فاعله والمعنى عليه : تُصَوِّتُ النارُ فى بطنه ، والجرجرة : هي الصوت ، ويسمىَّ المشروب ناراً ؛ لأنه يؤول إليها ، كما قال الله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذين يأكُلُون أموال اليتامىٰ ظُلْما إنّما يأكُلُون في بُطُونهمْ نارا ﴾ (٢) .

قال النووى فى شرح مسلم : «اتفق العلماء من أهل الحديث واللغة والغريب وغيرهم علي كسر الجيم الثانية من يجرجر، واختلفوا فى راء النار فى الرواية الأولى ، فنقلوا فيها النصب والرفع، وهما مشهوران فى الرواية ، وفى كتب الشارحين وأهل

---

(١) مسلم ١٤ : ٣٠ . كتاب « اللباس والزينة » .

(٢) النساء : ١٠ .

الغريب واللغة . والنصب هو الصحيح المشهور الذي جزم به الأزهرى وآخرون من المحققين ، ورجحه الزجاج والخطابي والأكثرون، ويؤيده الرواية الثالثة : يجرجر فى بطنه ناراً من جهنّم » (١) .

(١) مسلم ١٤ : ٢٧ (هامش) .

المسألة الخامسة

فى توجيه إسناد الفعل «حرّم» إلى ضمير الواحد

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول عام الفتح بمكة : « إن الله ورسوله حَرَّمَ بَيْعَ الخمر والميتة ، والخنزير، والأصنام» فقيل : يارسول الله، أرأيتَ شحومَ الميتة ؟ فإنها تُطْلَى بها السفن ، وتُدهنُ بها الجلودُ ويستصبحُ بها الناس ؟ فقال : « لا، هو حرام » ، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك : «قاتَلَ الله اليهود، إن الله لما حَرَّمَ عليهم شحُومها أجْمَلُوه (١) ، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه » . (٢)

قوله ﷺ : «إن الله ورسوله حَرَّمَ» بإسناد الفعل «حَرَّم» إلى ضمير الواحد وكان الأصل حَرَّما وفى بعض الروايات لابن مردويه من وجه آخر عن الليث : « إن الله ورسوله حَرَّما » وقد صح حديث أنس فى النهى عن أكل الحمر الأهلية : «إن الله ورسوله ينهيانكم » ووقع فى رواية النّسائى فى هذا الحديث «ينهاكم» . والإفراد جائز فى مثل هذه المسألة ووجه جوازه الإشارة إلى أن أمر النبى ناشىء

---

(١) أجملوه : أذابوه واستخرجوا دهنه حتى يصير وَدَكاً فيزول عنه اسم الشحم .

(٢) البخارى ٥/٣٢٩ ، ٣٣٠ فى البيوع ، باب بيع الميتة والأصنام ، ومسلم برقم (١٥٨١) فى المساقاة ، باب تحريم بيع الخمر والميتة . والترمذى برقم (١٢٩٧) فى البيوع ، باب بيع الخنزير .

عن أمر الله تعالى ، وهو نحو قول تعالى : ﴿ واللهُ ورسُولُهُ أحقُّ أن يُرْضُوهُ ﴾ (١) والمختار فى هذه المسألة أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها ، والتقدير عند سيبويه : والله أحقُّ أن يُرْضُوه ، ورَسُولُهُ أحقُّ أن يُرْضُوهُ (٢) وهو كقول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راضٍ ، والرأى مختلفُ

والتقدير : «نحن بما عندنا راضون » .

---

(١) التوبة : ٦٢ .

(٢) مغنى اللبيب بتحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين ٥٠٩ ، ٥١٠ .

المسألة السادسة

فى توجية كلمة «مثل» الرفع وبالنصب

عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « بينا رجلٌ يمشي فاشتد عليه العطشُ، فنزل بئراً فشرب منها ، ثم خرج فإذا هو كلبٌ يلهثُ يأكلُ الثرى من العطش ، فقال : لقد بلغ هذا مثلُ الذى بلغ بى . فملأ خُفّه ثم أمسكَه بفيه ، ثم رقى فسقى الكلبَ ، فشكر الله له فغفر له . قالوا : يارسول الله وانّ لنا فى البهائم أجراً؟ قال : فى كل كبدٍ رطبة أجرٌ » (١) .

قوله ﷺ : «لقد بلغ هذا مثلُ الذى بلغ بي » كلمة «مثل» رويت برفعها وبنصبها، فبرفعها تكون فاعلا ، واسم الإشارة مفعولا به ، وبنصبها تكون مفعولا به ، واسم الإشارة فاعلا ، وهى صفة لمصدر محذوف ، أو صفة لمفعول محذوف ، والتقدير : « لقد بلغ هذا الكلب مبلغاً مثل الذى بلغ بى ، أو عطشاً مثل الذى بلغ بى » .

---

(١) رواه مالك فى الموطأ باب صفة النبى ﷺ برقم ٢٣ .

المسألة السابعة

إسناد الفعل إلى الجمع مع وجود ضميره مظهراً

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ - قال : « مَنْ كُنَّ له ثلاثُ وبناتٍ يُؤويهنّ ويرحمهنّ ويكفلُهنّ وجبت له الجنة ألبتّة ... » (١) الشاهد فى قوله : « كُنَّ » بتشديد النون ، بإدغام نون النسوة فى نون كان ، فأسند الفعل إلى ضمير الجمع مع وجود الفاعل مظهراً «ثلاث» والرواية الأخرى : « من كان له » ، أى «من كانت له » والرواية الأولى لها نظير آخر ترويه السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : « كنَّ النساء من المؤمنات يُصلّينَ مع النبى ﷺ الصُّبح ثم ينصرفْنَ وهُنّ متلفعات بمروطهنّ ، ما يعرفهُنّ أحد من الغلس » (٢). والشاهد فيه أيضاً : «كنّ» والوجه فى الرواية المشهورة «كنّ» أنه جعل النون علامة مجردة للجمع وليست اسماً مضمراً (٣) كما أن تاء التأنيث فى قولك : قامت وقعدت هند ، علامة لا اسم ، وقد ورد هذا فى قول أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر

فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة فى قوله : « رأين » مع

---

(١) مسند الإمام أحمد ٣ : ٣٠٣ .

(٢) رواه أصحاب الكتب الستة . والمروط : جمع مرط ، وهو كساء من صوف أوخز . والغلس : ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح .

(٣) الكتاب ١ : ٥ .

ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله «الغوانى» وقيل : إن النون اسم مضمر وهو فاعل ، و« ثلاث » بدل منه (١) . وقيل إن النون اسم مضمر ، وهو فاعل لأن كان هنا تامة والجملة الفعلية خبر مقدم و«ثلاث» مبتدأ مؤخر .

ولقد ساق ابن هشام رحمه الله فى أوضحه كثيراً من الشواهد التى تجيز أن يسند الفعل الى المثنى أو الجمع بنوعيه مع وجود ضميره مظهراً ، وأن البصريين حكوا هذا عن طيىء وبعضهم عن أزد شنوءة ثم قال : « والصحيح أن الألف والواو والنون فى ذلك أحرف دلّوا بها على التثنية والجمع ، كما دلّ الجميع بالتاء فى نحو «قامت» على التأنيث ، لا أنها ضمائر الفاعلين ، وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير ، أو تابع على الإبدال من الضمير » (٢) .

---

(١) إعراب الحديث النبوى : ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) أوضح المسالك ٢ : ١٠٥ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد.

المسألة الثامنة

باب المفعول به

توجيه كلمة «عضواً» بالرفع والنصب

عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ترى المؤمنين فى تَرَاحُمهمْ وتَوَادهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى عضواً تَداعىَ له سائر جَسده بالسّهر والحمىّ» (١) .

الشاهد فى قول الرسول الكريم ﷺ : « إذا اشتكى عضواً » رويت كلمة «عضواً» بالنصب وبالرفع فعلى النصب يكون موقعها الإعرابى مفعولاً به ، والفاعل يكون ضميراً مستتراً يعود على الجسم ، أى إذا اشتكى الجسد عضواً من أعضائه تداعى له سائر الأعضاء بالألم والحرارة . وهذا يعطينا أن كل عضو مرتبط بالأعضاء الأخرى ارتباطاً وثيقا . فإذا أصاب العضو أى خلل، فإن الجسم كله يشتكى . وعلى رواية الرفع يكون موقعها الإعرابى «فاعلا» ، « اشتكى عضو » فالشكوى تكون من العضو نفسه ، ثم تنتقل إلى سائر الأعضاء ، لأن الجسم كله مرتبط بعضه ببعض . ويؤيد هذا رواية مسلم :« المؤمنون كرجل واحد ، إذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر » (٢) .

---

(١) فتح البارى م ١٠ « باب رحمة الناس بالبهائم » : ٤٣٨ .

(٢) مسلم م ٨ج ١٦ كتاب البر والصلة والآداب ، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم : ١٤٠ .

المسألة التاسعة

باب الاستثناء

الاستثناء التام الموجب

عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله - ﷺ يقول : «كلّ أمتى معافى إلا المجاهرين. وإنّ من المجاهرة أن يَعمَلَ الرجلُ بالليل عملاً ثُم يُصبحُ وقد سترهُ الله فيقول: يافلانُ عملتُ البارحة كذا وكذا وقد بات يستُره ربّه، ويُصبحُ يكشفُ سترَ الله عليه» (١) .

الشاهد فى قوله ﷺ : «المجاهرين» فإن هذه الكلمة رويت بالنصب وبالرفع والاستثناء هنا تام موجب ، وقد ذهب جمهور النحاة إلى وجوب نصب المستثنى بـ « إلا» إذا كان الكلام تاماً موجباً نحو قوله تعالى « فشربوا منه إلا قليلا منهم » (٢) .

وحكى ابن مالك عن ابن عصفور - وتابعه أبو حيان - أن النصب جائز لا واجب. يقول ابن مالك : « ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين فى هذا النوع إلا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ، ثابت الخبر ومحذوفه . فمن ثابت الخبر قول ابن أبى قتادة : « أحرموا كلّهم إلا أبوقتادة لم يُحْرم» فـ «إلا» بمعني «لكن»

---

(١) فتح البارى م ١٠ كتاب الأدب ، باب ستر المؤمن على نفسه : ٤٨٦ .

(٢) البقرة : ٢٤٩ .

و «أبو قتادة» مبتدأ ، و «لم يحرم» خبره . ومن الابتداء بعد إلا محذوف الخبر ، قول النبى ﷺ : « ولا تدرى نفسٌ بأى أرض تموت إلا الله» (١) . أى لكن الله يعلم بأى أرض تموت كلّ نفس . ومن ذلك قول النبى ﷺ الوارد فى رواية الرفع : « كل أمتى معافًى إلا المجاهرون» أى لكن المجاهرون بالمعاصى لا يُعافُون» (٢). وعلى هذا تحمل قراءة أبىّ والأعمش (٣) « فشربوا منه إلا قليلُ» (٤) بالرفع أى : إلا قليل منهم لم يشربوا . ويقرر ابن مالك أن للكوفيين – رأياً آخر، وهو أن يجعلوا «إلا» حرف عطف ، ومابعدها معطوف على ماقبلها » (٥) .

---

(١) أخرجه البخارى فى ٩٧ – كتاب التوحيد ، ٤– باب قول الله : «عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً » .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٤٣ .

(٣) مختصر فى شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه : ١٥ .

(٤) البقرة : ٢٤٩ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٤٤ .

المسألة العاشرة

باب النعت

نعت مجرور «رب»

عن أمّ مسلمة رضي الله عنها قالت : استيقظ النبيّ- ﷺ ذات ليلة فقال : «سبحانَ الله ماذَا أُنْزل الليلة من الفتَن، وماذا فُتِح من الخزائن. أيقنُطوا صواحبات الحجر، فَربّ كاسيةٍ فى الدنيا عاريةٌ فى الآخرة » . (١)

الشاهد فى هذا الحديث قوله :«عارية» « بتخفيف الياء ، وقد رويت بالجر فى أكثر الروايات . قال العينى : « قال القاضى : أكثر الروايات بخفض عارية على الوصف، وقال السهيلى : الأحسن عند سيبويه الخفض على النعت ، لأن ربّ عنده حرف جر يلزم صدر الكلام» (٢) ، كما رويت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « هى عاريةٌ» والجملة فى محل رفع أو فى محل جر نعت لقوله : «كاسية» واختار الكسائى أن يكون «ربٌ» اسماً مبتدأ، والمرفوع خبرها (٣) . واستدل ابن مالك رحمه الله بهذا الحديث على أن «رُبّ» فى الغالب للتكثير لأن هذا الوصف للنّساء ، وهن أكثرُ أهل النار (٤) .

---

(١) فتح البارى : م ١ : ٢١٠ ، كتاب العلم ، باب العلم والعظة بالليل .

(٢) عمدة القارى شرح صحيح البخارى ٢ : ١٤١ .

(٣) المصدر السابق الجزء نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) فتح البارى م ١: ٢١٠ .

المسألة الحادية عشرة

باب الممنوع من الصرف

العلمية وزيادة الألف والنون

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ « وضع لحسانَ منبراً فى المسجد ينافح عنه بالشعر ، ثُمَّ يقول رسول الله - ﷺ : « إن الله ليؤيد حَسّانَ برُوحِ القدس ، وينافح عن رسول الله ﷺ (١) .

الشاهد فى هذا الحديث فى كلمة «حسّان» فقد رويت ممنوعة من التنوين ورويت منونة «حسّاناً» فى بعض الروايات : « إن الله عز وجل ليؤيّد حسّاناً » (٢) . فعلى منعه من الصرف يكون مشتقا من الحَسّ (٣) فتكون النون زائدة ، فيجتمع فيه التعريف وزيادة الألف والنون . وعلى صرفه يكون مشتقا من الحسن ؛ لأن النون فيه أصلية . قال ابن دريد : « وقد سمّت العرب (حسّان) ويجوز أن يكون اشتقاقه من شيئين، فإماً أن يكون من الحسن فهو فعّال ، وينصرف فى المعرفة والنكرة، وإن كان من الحَسِّ، وهو القتل الشديد فالنون فيه زائدة، وهو فعلان لا ينصرف » (٤) .

(١) مسند الإمام أحمد ٦:٧٢ . ، سنن الترمذى ٨: ٦٣برقم ٢٨٤٩ .

(٢) إعراب الحديث النبوى لأبى البقاء العكبرى : ٣٦٦ برقم ٣٩٠ .

(٣) الحَسّ بفتح الحاء : الاستئصال . يقال : حسّ فلاناً : قتله باستئصال رأسه وفى التزيل العزيز : « ولقد صَدَقَكُم اللّه وعده إذ تَحسّونَهمُ بإذْنِهِ » آل عمران : ١٥٢ .

(٤) الجمهرة ٢ : ١٥٧ . وانظر كتاب الاشتقاق لابن دريد : ٤٤٩ .

المسألة الثانية عشرة

نواصب المضارع

نصب المضارع بـ «أن» مضمرة وجوبا بعد فاء السببية

عن ابى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :« ينزلُ ربنُا تبارك وتعالى كُلّ ليلةٍ إلى السماء الدنيا حين يبقى ثُلُثُ الليل الآخر يقولُ : مَنْ يدعُونى فأستجيبَ له ، منْ يسألنى فأعطيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِى فأغفرَ له » (١) .

الشاهد فى هذا الحديث قوله «فأستجيب»، «فأعطيَه»، «فأغفر له» حيث روى الفعل فى كل من الأفعال الثلاثة منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بالطلب وهو الاستفهام ، وذلك كقوله تعالى : « فَهَلْ لنا من شفعاء فيشفعوا لنا » (٢) كما روى كل فعل من هذه الأفعال مرفوعا على الاستئناف ، فالفاء استئنافية، وجملة الفعل مع فاعله المستتر وجوبا فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فأنا أستجيب له ، «فأنا أعطيه» ، « فأنا أغفرُ له» ولهذا الوجه شاهد من الشعر العربى . يقول جميل بن عبد الله بن معمر العذرىُّ :

ألم تسْأل الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ
وهَلْ تُخبِرَنْكَ اليومَ بَيْدَاءَ سَمْلَقُ

---

(١) فتح البارى ٣ : ٢٨ ، كتاب التهجد ، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل

(٢) الأعراف : ٥٣ .

وقد قرىء برفع المضارع وبنصبه فى قوله تعالى : « من ذا الذى يقرضُ الله قرضاً حسناً فيضاعفَه » (١) « فأما الرفع فهو الوجه ؛ لأنه محمول على « يقرضُ » أو على الانقطاع من الأول ؛ فكأنه قال: (فهو يضاعف) ومن نصب فعلى جواب الاستفهام » (٢) .

---

(١) الحديد : ١١ .

(٢) حجة القراءات لأبى زرعة بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى : ٦٩٩ .

المسألة الثالثة عشرة

(باب الجوازم)

جواز استعمال (لا) ناهية

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « قال رجل للنبى ﷺ : يارسول الله أي الصدقة أفضل ؟ قال : أن تصدّقَ وأنت صحيح حريص ، تأمُل الغنيَ وتخشى الفقرَ ولا تمُهْل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلانٍ كذا ولفلانٍ كذا ، وقد كان لفلان » (١) .

قوله ﷺ « ولا تُمهلْ» يروى بالجزم والرفع والنصب .فعلى الجزم يكون الأسلوب إنشائيا ورد بصيغة النهى والغرض منه توجيه الأمة الى ماينبغى فعله من الصدقة فى وقت الصحة والحرص ، فلا يؤخرها حتى يقترب إلى نهاية أجله، ويشرف على الهلاك ، فيبدأ يوزع الصدقات فى وقت مرضه بسخاء . وسخاوته بالمال فى مرضه لا تمحو عنه وصمة البخل والشح التى لحقته فى صحته. وعلى الرفع : « لا تمهلُ » يكون الفعل المضارع منفيا بـ « لا» فالأسلوب خبرى لكنه يحمل معنى النهى وهو أبلغ - كقوله ﷺ : «لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطبُ على خطبة أخيه » (٢)،وعلى النصب يكون التقدير : « وأن لا تمهلَ » فالفعل معطوف على قوله : «أن تصدق » .

---

(١) مسلم ١٤ : ٢٧ كتاب « اللباس والزينة » .

(٢) البخارى : البيوع ، والنكاح . ومسلم كذلك .

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :سُئِلَ رسول الله ﷺ : مايلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : « لا يلبس القميص ولا العمائمَ ولا السراويلات ولا البرنُسَ ولا ثوباً مسّهُ زعفران ولا ورس ، وإن لم يجدْ نعلين فلْيلبس الخفّين ولْيقطعْهما حتى يكونا أسْفَلَ من الكعبين » (١) .

قوله ﷺ : «لا يَلْبَس» روى برفع الفعل وبجزمه فإن رفعت الفعل وضممت السين فالأسلوب خبرى ، والمراد منه النهى ، كأن النهى امتثل وصار خبراً من الأخبار والغرض منه : الإرشاد والتعليم والنصح ونظير هذا قوله ﷺ : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطبُ على خطِبته» ، وإذا جزمت الفعل كسرتَ السين ، فهو نهى لفْظاً ومعنى .

وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما فى إنائها » (٢) .

قوله ﷺ : « ولا يبيعُ الرجلُ ، ولا يخطُبُ» روُى برفع الفعلين «يبيع ، ويخطبُ» كما روُى بجزمهما فعلى الرفع هما أسلوبان خبريان بمعنى النهى ، وسياق النهى فى صورة الخبر أبلغ فى المنع، وأما على الجزم فهما نَهْىٌ صريح .

(١) البخارى كتاب العلم : ٥٢ .

(٢) البخارى . كتاب البيوع : ٨، وفى باب الإجارة : ١٤ ، ومسلم فى النكاح والبيوع .

المسألة الرابعة عشرة

فى توجيه الفعل «يضرب» بالرفع وبالجزم

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال: « يا أيها الناس : أىُّ يَوْمٍ هذا ؟ قالوا : يومٌ حرامٌ . قال : فأىُّ بلدٍ هذا ؟ قالوا : بلدٌ حرام . قال : فأىُّ شهر هذا ؟ قالوا : شهرٌ حرام . قال : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرامٌ كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا وفى شهركم هذا ، فأعادها مراراً ثم رفع رأسه فقال : اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت، قال ابن عباس - رضي الله عنهما - فوالذى نفسى بيده إنها لوصيته إلى أمته، فليبلِّغ الشاهدُ الغائبَ ، لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » (١) .

قوله ﷺ : « يضرب بعضكم » روى برفع الفعل وجزمه فإذا رفعت كان موضع الجملة من « يضْربُ وفاعله المستتر جوازاً » فى محل نصب صفة لـ «كفاراً» ؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال . ويكون المعنى عليه (٢) : أى لا ترجعوا بعدى كفاراً متصفين بهذه الصفة القبيحة . يعنى ضرب بعضكم رقاب آخرين . ويجوز أن تكون الجملة حالاً من ضمير «لا ترجعوا» ، والمعنى عليه : لا ترجعوا بعدى كفاراً حال ضرب بعضكم رقاب بعض . ويجوز أن

---

(١) البخارى باب العلم ، وأبو داود فى الإجارة ، وابن ماجه فى الفتن .

(٢) عمدة القارى صحيح البخارى : ١٥٥ .

تكون جملة استئنافية ، كأنه قيل : كيف الرجوع كفاراً ؟ فقال : يضربُ بعضكم رقاب بعض . وإذا جزمت «يضربْ» يكون ذلك على تقدير شرط مضمر ، أى إن ترجعوا كفاراً يضربْ بعضكم رقاب بعض . ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ فهبْ لي من لَدُنك وليًا * يرثُني ﴾ (١) برفع الفعل «يرثنى» وبجزمه (٢) .

أما بعد : فهذه محاولة أولى ستتلوها محاولات أخرى على هذا الدرب، أرجو من الله تبارك وتعالي أن يكللها بالنجاح والتوفيق ، ويجعلها فى ميزان الحسنات ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) مريم : ٥، ٦ .

(٢) إعراب الحديث النبوى للعكبرى : ٢١٢، ٢١٣ .